العدد: 30
التاريخ: آب 2025
إعداد مديرية الدراسات الاقتصادية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

# المواكبة الاقتصادية

## الاقتصاد العالمي المُسَلَّح:

## استراتيجيات الهيمنة في عصر الاعتماد المتبادل

### المقدمة

يشهد النظام الدولي تحوّلًا جوهريًا في طبيعة القوة وميادين الصراع. فبعد عقود كانت فيها القوة العسكرية هي المقياس الأوحد لنفوذ الدول، برزت الشبكات الاقتصادية العالمية - التي تشمل التمويل، والتكنولوجيا، وسلاسل التوريد - كساحة رئيسية للتنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى. يمثل هذا التطور انتقالًا حاسمًا من عصر "الجغرافيا السياسية (Geopolitics)"، الذي تُعنى فيه الدول بالسيطرة على الأراضي والموارد المادية، إلى عصر "الجغرافيا الاقتصادية (Geoeconomics)"، حيث تُستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية.

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا التقرير في أن العولمة، التي كان يُنظر إليها في السابق كقوة دافعة للسلام والتقارب من خلال تعميق الاعتماد المتبادل، قد خلقت عن غير قصد أدوات جديدة للإكراه والصراع. فبدلًا من أن تحل الشبكات الاقتصادية محل قوة الدولة، أصبحت هذه الشبكات نفسها أدوات لفرض هذه القوة وتوسيع نطاقها بأساليب لم تكن ممكنة في الماضي. لقد دخل العالم حقبة جديدة يمكن وصفها بـ "تسليح الاعتماد المتبادل" Weaponized Interdependence، حيث لم تعد الروابط الاقتصادية مجرد قنوات للتبادل التجاري، بل أصبحت أدوات إخضاع في ترسانة الدبلوماسية القسرية للدول.

يستعرض هذا التقرير الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. يبدأ بتحليل الإطار النظري لـ "تسليح الاعتماد المتبادل"، موضحًا كيف أن بنية الشبكات العالمية تولّد اختلالات في القوة. ثم ينتقل إلى تفصيل الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه الحرب الاقتصادية الجديدة، من الهيمنة المالية إلى الخنق التكنولوجي واستغلال سلاسل التوريد. بعد ذلك، يحلل التقرير ساحات المعارك الرئيسية لهذا الصراع، مع التركيز على "حرب الرقائق" بين الولايات المتحدة والصين، والجبهة الرقمية. وأخيرًا، يبحث التقرير في التداعيات الاستراتيجية لهذا التحول على النظام العالمي، ويقدم رؤية حول التحديات والفرص التي يفرضها على القوى الناشئة، مع تركيز خاص على العالم العربي.

* المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

## أولًا : بنية الإكراه: فهم "تسليح الاعتماد المتبادل"

### أ. النظرية التأسيسية: شبكات القوة غير المتكافئة

يقوم فهم الاقتصاد العالمي المسلّح على مفهوم "تسليح الاعتماد المتبادل" (Weaponized Interdependence)، وهو إطار نظري طوره الباحثان هنري فاريل من جامعة جونز هوبكنز وأبراهام نيومان من جامعة جورجتاون[1]. يجادل هذا الإطار بأن الشبكات التي تدعم العولمة ليست مجرد بنى تحتية محايدة، بل هي مصادر للقوة يمكن استغلالها لأغراض قسرية. وعلى الرغم من أن فكرة استخدام النفوذ الاقتصادي قديمة، إلا أن طبيعة الشبكات العالمية الحديثة قد منحتها قوة وفعالية غير مسبوقة.

يكمن جوهر النظرية في أن "طوبولوجيا الشبكة" (Network Topography) - أي هيكلها وتصميمها - ليست متكافئة. فالشبكات المالية العالمية (مثل نظام سويفت)، وشبكات المعلومات (الإنترنت)، وسلاسل التوريد الصناعية المعقدة، تميل بمرور الوقت إلى تطوير "عُقد مركزية" (centralized nodes) أو ما يُعرف بـ "نقاط الاختناق"chokepoints . هذه العُقد، التي يمر عبرها جزء كبير من تدفقات الشبكة، تشبه المطارات المحورية في شبكة الطيران العالمية؛ فالسيطرة عليها تمنح الدولة التي تقع ضمن ولايتها القضائية نفوذًا هائلًا على الشبكة بأكملها. هذا الواقع الهيكلي يولّد "اختلالات دائمة في القوة بين الدول" (enduring power imbalances among states)، حيث تصبح الدول التي تسيطر على هذه العُقد قادرة على استخدام هذا الموقع المتميز كأداة ضغط.

يتحدى هذا المفهوم بشكل مباشر الرؤية المتفائلة للعولمة التي سادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي روج لها مفكرون مثل توماس فريدمان. فقد افترضت تلك الرؤية أن تعميق الروابط الاقتصادية سيجعل الصراع بين الدول أكثر تكلفة وأقل ترجيحًا، وأن الشبكات ستحل محل الجغرافيا السياسية التقليدية. لكن الواقع أثبت عكس ذلك؛ فبدلًا من أن تكون بديلًا لقوة الدولة، أصبحت هذه الشبكات هي نفسها أدوات القوة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. لم يعد الصراع مجرد سلسلة من التحركات وردود الفعل المتقطعة، بل أصبح صراعًا هيكليًا ومستمرًا حول السيطرة على بنية النظام العالمي وتشكيلها. وهذا يجعل المنافسة أكثر ديمومة وأقل وضوحًا من المواجهات العسكرية التقليدية، حيث إن القوة لا تُمارس فقط من خلال أفعال إيجابية، بل من خلال السيطرة الكامنة على البنية التحتية للاقتصاد العالمي.

### ب. آليات السيطرة: تأثيرات "البانوبتيكون" و"نقاط الاختناق"

تتجلى القوة المستمدة من السيطرة على العُقد المركزية من خلال آليتين رئيسيتين:

- تأثير البانوبتيكون(The Panopticon Effect ) :تستمد هذه الآلية اسمها من تصميم السجن الذي يسمح لحارس واحد بمراقبة جميع السجناء دون أن يتمكنوا من معرفة ما إذا كانوا مراقبين أم لا. في سياق الشبكات العالمية، تمنح السيطرة على عقدة مركزية الدولة المسيطرة ميزة معلوماتية هائلة. فمن خلال مراقبة التدفقات المالية أو البيانات أو الاتصالات التي تمر عبر هذه العقدة، يمكن للدولة جمع معلومات استخباراتية

[1] Henry Farrell and Abraham L. Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion," *International Security*, Vol. 44, No. 1 (Summer 2019), pp. 42–79, doi.org/10.1162/ISEC_a_00351. URL: https://nsiteam.com/social/wp-content/uploads/2019/11/Farrell-and-Newman-2019-IS-Weaponised-interdependence.pdf

قيمة عن خصومها وحلفائها على حد سواء، دون الحاجة إلى اللجوء للإكراه المباشر. على سبيل المثال، سمحت السيطرة البريطانية على شبكات التجارة والتمويل التي كانت تمر عبر لندن قبل الحرب العالمية الأولى للحكومة البريطانية بمراقبة حركة التجارة العالمية واستخدام هذه المعلومات لأغراض استراتيجية.

- تأثير نقطة الاختناق (The Chokepoint Effect): هذه هي الآلية الأكثر قوة ووضوحًا، وتتمثل في قدرة الدولة المسيطرة على حرمان الخصوم من الوصول إلى الشبكة أو تقييده بشكل انتقائي. هذا الإجراء يفرض تكاليف باهظة على الدولة المستهدفة، حيث إن "تكاليف الخروج" (exit costs) من الشبكة - أي إيجاد بدائل - قد تكون مرتفعة للغاية أو مستحيلة على المدى القصير. هذا يترك للدولة المستهدفة خيارات محدودة، مما يجبرها على الامتثال لمطالب الدولة المسيطرة.

إن هذه الآليات تقلب الافتراض الشائع بأن العولمة ستوزع القوة بعيدًا عن الدول القومية التقليدية. فعلى العكس من ذلك، أدت "تأثيرات الشبكة" (network effects) - حيث تزداد قيمة الشبكة كلما زاد عدد مستخدميها - إلى تركيز القوة في عُقد مهيمنة، سواء كانت منصات رقمية مثل فيسبوك وأمازون أو مراكز مالية مثل نيويورك. وبدلًا من إضعاف الدول القوية، منحت العولمة هذه الدول (تحديدًا تلك التي تستضيف أو تسيطر على هذه العُقد) أدوات نفوذ جديدة وغير مسبوقة، مما زاد من الفجوة في القوة بينها وبين بقية دول العالم.

## ثانيًا : أدوات الدبلوماسية الاقتصادية القسرية

إن فهم بنية القوة في الشبكات العالمية يمهد الطريق لتحليل الأدوات المحددة التي تستخدمها الدول لممارسة "الإكراه الاقتصادي" (Economic Coercion). يمكن تعريف هذا المصطلح على أنه استخدام أو التهديد باستخدام تدابير ذات طابع اقتصادي لإجبار دولة مستهدفة على تغيير سياساتها أو ممارساتها.[2] وقد أصبح هذا المفهوم جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الدولية الحديثة، حيث تستخدمه دول مثل الصين والولايات المتحدة لتحقيق أهداف سياسية.[3] وتتنوع هذه الأدوات لتشمل الهيمنة المالية، والخنق التكنولوجي، واستغلال سلاسل التوريد.

### أ. الهيمنة المالية

تعتبر البنية التحتية المالية العالمية الساحة الأكثر وضوحًا لتسليح الاعتماد المتبادل، حيث تمنح السيطرة الأميركية عليها نفوذًا لا مثيل له.

- مركزية نظام المقاصة بالدولار: يكمن المصدر الأكبر للقوة المالية الأميركية في الدور المحوري للدولار في التجارة والتمويل العالميين. فغالبية المعاملات الدولية، حتى تلك التي لا تشمل طرفًا أمريكيًا بشكل مباشر، تتم تسويتها ومقاصتها بالدولار عبر بنوك مراسلة في الولايات المتحدة. هذه البنية تمنح وزارة الخزانة الأميركية، وتحديدًا "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" (Office of Foreign Assets Control - OFAC)، سلطة قضائية فعلية على جزء كبير من النظام المالي العالمي. تأسس مكتب OFAC في عام 1950، وهو مسؤول عن إدارة وإنفاذ

[2] Economic Coercion - Oxford Public International Law, https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1518

[3] Economic Coercion - Alliance For Securing Democracy, https://securingdemocracy.gmfus.org/asd_tools/strategic-economic-coercion/

العقوبات الاقتصادية والتجارية دعمًا لأهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركية.

- شبكة سويفت (SWIFT) كأداة ضغط: جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) ليست نظامًا لتحويل الأموال بحد ذاتها، بل هي شبكة مراسلة آمنة لنقل تعليمات الدفع بين أكثر من 11,000 مؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة. على الرغم من كونها من الناحية الفنية تعاونية مقرها بلجيكا وتشرف عليها البنوك المركزية لمجموعة العشر ، إلا أن نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين عليها هائل. وبالتالي، أصبح استبعاد دولة ما من شبكة سويفت، كما حدث مع بنوك إيرانية وروسية، أداة قوية لعزلها فعليًا عن النظام المالي العالمي، مما يجعل التجارة الدولية وتمويلها شبه مستحيلين.

**ب. الخنق التكنولوجي**

في عالم يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المتقدمة، أصبحت السيطرة على التقنيات الحيوية سلاحًا استراتيجيًا.

- تحديد "نقاط الاختناق" التكنولوجية: أدركت الصين نقاط ضعفها في هذا المجال، وهو ما تجلى بوضوح في سلسلة مقالات بعنوان "ما هي نقاط الاختناق لدينا؟" نشرتها صحيفة "Science and Technology Daily" الحكومية الصينية في عام 2018.[4] حددت هذه السلسلة بالتفصيل 35 تقنية حيوية تعتمد فيها الصين على الاستيراد من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، خاصة في مجال المكونات الإلكترونية المتطورة، ومعدات تصنيع أشباه الموصلات، والبرمجيات الصناعية، وسبائك الصلب المتخصصة.
- ضوابط تصدير أشباه الموصلات: استغلت الولايات المتحدة هذا الاعتماد بشكل مباشر. ففي تشرين الأول 2022، فرضت إدارة بايدن مجموعة واسعة من ضوابط التصدير التي تهدف إلى "خنق" وصول الصين إلى أشباه الموصلات المتقدمة ومعدات تصنيعها والتكنولوجيا اللازمة لتطوير الحواسيب الفائقة.[5] لم تقتصر هذه الإجراءات على حظر بيع المنتجات، بل امتدت لتشمل تقييد "الأشخاص الأمريكيين" (بما في ذلك المواطنين وحاملي الإقامة الدائمة) من دعم تطوير أو إنتاج الرقائق في منشآت معينة في الصين دون ترخيص، وهو ما يمثل تصعيدًا كبيرًا في الحرب التكنولوجية.[6]
- قوائم الكيانات والعقوبات الثانوية: تستخدم الولايات المتحدة أدوات تنظيمية أخرى مثل "قائمة الكيانات" (Entity List) التابعة لوزارة التجارة، والتي تُستخدم لعزل شركات معينة (أبرزها هواوي) عن الوصول إلى التكنولوجيا الأميركية.[7] بالإضافة إلى ذلك، تلجأ واشنطن إلى فرض "عقوبات ثانوية"، وهي عقوبات تهدد الشركات غير الأميركية التي تتعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات، مما يوسع نطاق النفوذ الأمريكي ليشمل الشركات في جميع أنحاء العالم ويجبرها على الاختيار بين السوق الأميركية والسوق المستهدفة بالعقوبات.

---

[4] Chokepoints - CSET, https://cset.georgetown.edu/wp-content/uploads/CSET-Chokepoints.pdf

[5] The Double-Edged Sword of Semiconductor Export Controls: Semiconductor Manufacturing Equipment - CSIS, https://www.csis.org/analysis/double-edged-sword-semiconductor-export-controls-semiconductor-manufacturing-equipment

[6] The Double-Edged Sword of Semiconductor Export Controls: Semiconductor Manufacturing Equipment - CSIS, https://www.csis.org/analysis/double-edged-sword-semiconductor-export-controls-semiconductor-manufacturing-equipment

[7] الاجتثاث والانتقام: حرب الرقائق الإلكترونية بين الصين والولايات المتحدة

https://epc.ae/ar/details/featured/alijtithath-waliantiqam-harb-alraqayiq-al-ilikturunia-bayn-alsiyn-walwilayat-almutahida

### ج. استغلال سلاسل التوريد والموارد الحيوية

في المشهد الجيوسياسي الحديث، لم تعد القوة تُقاس بالقدرات العسكرية التقليدية فحسب، بل امتدت لتشمل السيطرة على الشبكات الحيوية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي. من المعادن النادرة إلى الشيفرات البرمجية، أصبح "تسليح سلاسل التوريد" استراتيجية مركزية للدول التي تسعى لتعزيز نفوذها وممارسة الضغط على خصومها.

- هيمنة الصين على المعادن الأرضية النادرة: في المقابل، تمتلك الصين ورقة ضغط استراتيجية خاصة بها. فهي تهيمن على سلسلة توريد "المعادن الأرضية النادرة" (Rare Earth Elements - REEs)، وهي مجموعة من **17** عنصرًا معدنيًا ضروريًا لمجموعة واسعة من التكنولوجيات المتقدمة والتطبيقات الدفاعية، من الهواتف الذكية والسيارات الكهربائية إلى أنظمة توجيه الصواريخ والليزر.[8] على الرغم من أن هذه العناصر ليست "نادرة" من الناحية الجيولوجية، إلا أن الصين تسيطر على ما يقرب من **70-80**٪ من عملية التعدين والتكرير العالمية المعقدة والملوثة بيئيًا[9]. هذه الهيمنة تمنح بكين القدرة على تقييد الصادرات، كما فعلت في الماضي، مما يشكل تهديدًا خطيرًا للصناعات الدفاعية والتكنولوجية في الغرب[10].
- هجمات سلاسل التوريد الرقمية: يمثل هذا التهديد الناشئ جبهة جديدة في الحرب الاقتصادية. فبدلًا من مهاجمة الهدف مباشرة، يستغل المهاجمون علاقات الثقة بين الشركات وموردي البرامج أو الأجهزة.[11] يتم اختراق مورد موثوق به (مثل شركة برمجيات) لإدخال تعليمات برمجية ضارة في منتجاته، والتي يتم بعد ذلك توزيعها على آلاف العملاء عبر تحديثات شرعية ظاهريًا. هجوم "سولار ويندز" (SolarWinds) الشهير هو المثال الأبرز، حيث تمكن المهاجمون من اختراق العديد من الوكالات الحكومية الأميركية والشركات الكبرى عبر تحديث ملوث لبرنامج إدارة الشبكات[12].

إن تسليح سلاسل التوريد بهذه الطريقة يغير بشكل أساسي نموذج الأمن السيبراني. فالاقتصاد العالمي الحديث يعتمد على شبكة معقدة من التبعيات والثقة، وهذه الهجمات تحول هذه الثقة إلى ناقل للهجوم. هذا يجبر الشركات والحكومات على الانتقال من نموذج "الأمن المحيطي" (perimeter security) إلى نموذج "انعدام الثقة" (Zero Trust)، حيث يجب التحقق من كل مكون وكل معاملة بشكل مستمر[13]. وهذا بدوره يزيد من التكاليف، ويبطئ الابتكار، ويدفع نحو "بلقنة" التكنولوجيا، حيث يتم إنشاء أنظمة بيئية تكنولوجية منفصلة وغير قابلة للتشغيل المتبادل بناءً على الثقة الجيوسياسية.

---

[8] Rare Earth Elements – A Subset of Critical Minerals | netl.doe.gov, https://www.netl.doe.gov/resource-sustainability/critical-minerals-and-materials/rare-earth-elements

[9] U.S. Geological Survey. (**2024**). *Mineral Commodity Summaries **2024***. U.S. Department of the Interior.

[10] Nakano, J. (**2021**). *The Strategic Importance of Rare Earths*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[11] What are Supply Chain Attacks? Examples and Countermeasures | Fortinet, https://www.fortinet.com/resources/cyberglossary/supply-chain-attacks

[12] Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA). (**2021**). *Defending Against Software Supply Chain Attacks*. U.S. Department of Homeland Security.

[13] Rose, S., et al. (**2020**). *Zero Trust Architecture (NIST Special Publication **800-207**)*. National Institute of Standards and Technology.

## ثالثًا: مسارح حرب باردة جديدة – ساحات المعارك الرئيسية

تتجلى ديناميكيات الاقتصاد العالمي المسلّح في مجموعة من الساحات الاستراتيجية التي تُجسد أبعاد المنافسة بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. وتُعتبر حرب أشباه الموصلات بين الولايات المتحدة والصين، والجبهة الرقمية الأوسع، فضلًا عن التجربة الطويلة للعقوبات المفروضة على إيران، أمثلة بارزة على كيفية توظيف الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية كوسائل للهيمنة الجيوسياسية[14] .

### أ. سباق السيادة على أشباه الموصلات: "حرب الرقائق"

**- الاستراتيجية الأميركية**

تشكل صناعة أشباه الموصلات العصب المحرِّك للاقتصاد الرقمي العالمي. لذلك، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة هجومية تهدف إلى إبقاء الصين في موقع متأخر تقنيًا في هذا القطاع الحساس. فقد ركزت واشنطن على منع بكين من تطوير القدرة على إنتاج الرقائق المتقدمة (أقل من 14 نانومتر) بصورة مستقلة[15]. وتتكامل هذه الإجراءات مع سياسات صناعية داخلية، أبرزها قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act) الصادر عام 2022، الذي خصص أكثر من 52 مليار دولار لدعم بناء مصانع متقدمة محليًا، بهدف تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الآسيوية وتعزيز الأمن القومي الأميركي [16].

**- الرد الصيني**

في المقابل، تنتهج الصين مزيجًا من السياسات الدفاعية والهجومية لمواجهة هذه الضغوط. فمن الناحية الدفاعية، استثمرت بكين مئات المليارات من الدولارات ضمن مبادرات استراتيجية مثل صنع في الصين 2025 لتحقيق الاكتفاء الذاتي في سلسلة توريد الرقائق[17]. كما لجأت إلى بناء شبكات إنتاج غير رسمية لتجاوز العقوبات الغربية. أما هجوميًا، فقد تمكنت شركة SMIC من تصنيع رقاقة بحجم 7 نانومتر لهاتف هواوي Mate 60 Pro، في خطوة اعتُبرت اختراقًا تقنيًا قلّص الفجوة مع الغرب[18]. غير أنّ هذه النجاحات رافقها تحديات كبيرة، حيث تُشير تقارير إلى أن تكلفة إنتاج الرقاقة الصينية تزيد بنسبة 40-50٪ مقارنة بنظيرتها التايوانية، إضافة إلى انخفاض معدلات الإنتاج الناجح [19](yield rate).

**- الأبعاد الجيوسياسية**

تكتسب "حرب الرقائق" بُعدًا جيوسياسيًا معقدًا بسبب الدور المحوري لتايوان. إذ تُسيطر شركة TSMC التايوانية على أكثر من 90٪ من سوق إنتاج الرقائق المتقدمة (أقل من 10 نانومتر)[20]. وهذا يجعل الجزيرة بمثابة "نقطة اختناق" استراتيجية للاقتصاد العالمي، بحيث يمكن لأي اضطراب في إنتاجها—سواء ناجم عن صراع عسكري أو ضغط سياسي—أن يُحدث تداعيات كارثية على سلاسل الإمداد والتوازن التكنولوجي الدولي.

---

[14] Allison, G. (2020). *The New Spheres of Influence: Addressing Great Power Competition in the 21st Century*. Foreign Affairs.
-Farrell, H., & Newman, A. (2019). Weaponized interdependence.op.cit.

[15] Miller, C. (2022). *Chip War: The Fight for the World's Most Critical Technology*. Scribner.
- U.S. Department of Commerce, Bureau of Industry and Security (BIS). (2022, October 7). *Commerce Implements New Export Controls on Advanced Computing and Semiconductor Manufacturing Items to the People's Republic of China (PRC)*.

[16] White House. (2022). FACT SHEET: CHIPS and Science Act Will Lower Costs, Create Jobs, Strengthen Supply Chains, and Counter China. The White House. https://www.whitehouse.gov

[17] Kennedy, S. (2021). *Made in China 2025 and the Future of Chinese High-Tech Industries*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[18]TechInsights. (2023, September). *TechInsights Finds SMIC 7nm (N+2) in Huawei Mate 60 Pro*.

### ب. الجبهة الرقمية: تسليح الشيفرات والاتصال

يمتد الصراع التكنولوجي إلى ما هو أبعد من أشباه الموصلات ليشمل البنية التحتية الرقمية والمعايير التي تحكمها.

- استهداف البنية التحتية الرقمية: تعبر دوائر السياسة الأميركية عن مخاوف عميقة من أن المعدات التكنولوجية الصينية، التي تستخدم على نطاق واسع في البنى التحتية الرقمية حول العالم (مثل شبكات الجيل الخامس G5 من هواوي)، يمكن استخدامها لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية أو التجسس[21]، خاصة في الدول الحليفة للولايات المتحدة والتي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية. هذه المخاوف دفعت واشنطن إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية قوية على حلفائها لحظر استخدام معدات هواوي في شبكاتهم.
- الحرب على المعايير: هناك منافسة أخرى أقل وضوحًا ولكنها لا تقل أهمية، تدور حول من يضع المعايير التقنية العالمية للمستقبل في مجالات مثل الجيل السادس للاتصالات (G6)، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية. تاريخيًا، كانت الشركات والمؤسسات الغربية هي التي تضع هذه المعايير. لكن الصين تسعى الآن بشكل متزايد إلى تعزيز معاييرها الخاصة كبديل، بهدف تشكيل النظام البيئي التكنولوجي المستقبلي بما يخدم مصالحها الصناعية والاستراتيجية[22].

## رابعًا: التداعيات الاستراتيجية والمسارات المستقبلية

إن تسليح الاقتصاد العالمي ليس مجرد مجموعة من السياسات المنعزلة، بل هو ظاهرة هيكلية تعيد تشكيل النظام الدولي بأسره. وتعتبر المواجهة الأميركية-الصينية هي القوة المحركة لهذا التحول، مما يؤدي إلى ظهور استراتيجيات مضادة، ويضع القوى الناشئة، بما في ذلك الدول العربية، أمام تحديات استراتيجية معقدة.

### أ. المواجهة الأميركية-الصينية كقوة هيكلية

تمثل المنافسة بين واشنطن وبكين القوة الدافعة التي تعيد تشكيل قواعد التجارة والاستثمار والتكنولوجيا على مستوى العالم. هذا الصراع ليس مجرد خلاف ثنائي، بل هو صراع حول رؤيتين مختلفتين للنظام العالمي[23].و يمكن فهم هذا الصراع من خلال الاختلافات الجوهرية في النهج الاستراتيجي بين البلدين. فالولايات المتحدة، صاحبة الريادة بالفكر الاستراتيجي الغربي، تميل إلى رؤية المنافسة على أنها "سباق سرعة" (sprint)، حيث تسعى لتحقيق انتصارات قصيرة المدى من خلال إجراءات حاسمة ومباشرة مثل العقوبات والقيود التكنولوجية. في المقابل، تفضل الصين، المتأثرة بفلسفتها الاستراتيجية التقليدية، رؤية المنافسة على أنها "ماراثون" (marathon). يركز هذا النهج على الأهداف طويلة الأجل، والمرونة الاستراتيجية، وتجنب المواجهة المباشرة، والسعي لتحقيق "الفوز دون قتال" من خلال بناء النفوذ تدريجيًا وتعزيز الشراكات[24].

---

[19] Ip, G., & Strumpf, D. (**2024**, February **7**). *China's Chip Breakthrough Is Exposing U.S. Sanctions' Limits*. The Wall Street Journal.

[20] Bown, C. P. (**2023**). *Taiwan's Dominance of the Semiconductor Industry Makes It a Fulcrum of Geopolitics*. Peterson Institute for International Economics (PIIE).

[21] Congressional Research Service. (**2021**, February **22**). *Huawei and U.S. Law*. (CRS Report R**46693**).

[22] Doyon, E., & Feldgoise, J. (**2023**). *China's Strategy in International Tech Standards*. Center for a New American Security (CNAS).

[23] Allison, G. (**2017**). *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*. Houghton Mifflin Harcourt.

[24] Doshi, R. (**2021**). *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order*. Oxford University Press.

### ب. صعود "الإكراه المضاد" والأنظمة البديلة

ردًا على استخدام الولايات المتحدة وحلفائها لأدوات الإكراه الاقتصادي، تعمل الصين وروسيا ودول أخرى بنشاط على بناء أنظمة بديلة لتقليل نقاط ضعفها وتعزيز مرونتها.

- استراتيجيات المرونة **Resilience Strategies**: تشمل هذه الجهود تطوير بدائل لشبكة سويفت، وأبرزها "نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود" (CIPS) في الصين، الذي يهدف إلى تسهيل المعاملات الدولية باليوان. كما تشمل الترويج المتزايد لاستخدام العملات الوطنية في التجارة الثنائية (إزالة الدولرة)، وتأمين سلاسل التوريد المحلية في القطاعات الحيوية، وتعميق التكامل الاقتصادي ضمن تكتلات غير غربية مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون[25].
- مخاطر التجزئة: إن ديناميكية الفعل ورد الفعل هذه تهدد بتقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة، لكل منها بنيتها التحتية المالية، ومعاييرها التكنولوجية، وسلاسل توريدها الخاصة. مثل هذا العالم المجزأ سيكون أكثر تقلبًا وأقل كفاءة، وسيقوض بشكل خطير آليات الحوكمة العالمية اللازمة لمواجهة التحديات المشتركة مثل تغير المناخ والأوبئة[26].

يوضح الجدول التالي ديناميكية الفعل ورد الفعل بين أدوات الإكراه الغربية واستراتيجيات المرونة التي تتبناها الصين وحلفاؤها.

جدول رقم 1: أدوات الإكراه الاقتصادي والاستجابات الاستراتيجية

| الأداة القسرية (الولايات المتحدة وحلفاؤها) | الاستجابة الاستراتيجية وبناء المرونة (الصين وروسيا وحلفاؤهما) |
|---|---|
| العقوبات المالية: استبعاد البنوك من شبكة سويفت (SWIFT) وتجميد الأصول عبر نظام المقاصة بالدولار. | بناء أنظمة مالية بديلة: تطوير نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود (CIPS) كبديل لسويفت، وزيادة التجارة بالعملات الوطنية، وتكديس احتياطيات الذهب. |
| ضوابط تصدير التكنولوجيا: فرض قيود على تصدير أشباه الموصلات المتقدمة ومعدات تصنيعها (قانون الرقائق). | الاكتفاء الذاتي التكنولوجي: إطلاق برامج استثمار وطنية ضخمة (مثل "صنع في الصين 2025") لتطوير صناعة رقائق محلية وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية. |
| قوائم الكيانات: إدراج شركات (مثل هواوي وSMIC) على "قائمة الكيانات" لمنعها من الوصول إلى التكنولوجيا الأميركية. | إعادة هيكلة سلاسل التوريد: تشجيع الشركات المحلية على استبدال الموردين الأجانب بموردين محليين ("تصميم وإخراج" التكنولوجيا الأميركية)، وإنشاء "قوائم كيانات غير موثوق بها" خاصة بها. |
| العقوبات الثانوية: معاقبة الشركات غير الأميركية التي تتعامل مع الكيانات المستهدفة (مثل إيران وروسيا). | تعزيز التحالفات الاقتصادية غير الغربية: تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية داخل تكتلات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون لخلق أسواق ونظم بيئية اقتصادية أقل عرضة للعقوبات الغربية. |

[25] The Atlantic Council. (**2024**). *The Future of Financial Power: The Contest for an Alternative Global System*. GeoEconomics Center Report.

- Center for Strategic and International Studies (CSIS). (**2025**). *The Evolution of Non-Western Blocs: BRICS and the SCO in a New Era*.

[26] International Monetary Fund (IMF). (**2023**, January). *Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism*. Staff Discussion Note.

### ج. معضلة القوى الناشئة والعالم العربي

في خضم هذا الصراع بين العمالقة، تواجه القوى الناشئة، بما في ذلك الدول العربية، تحديات استراتيجية فريدة.

- الوقوع في مرمى النيران: تجد هذه الدول نفسها في وضع حرج، حيث إنها تعتمد اقتصاديًا وتكنولوجيًا وأمنيًا على كل من الولايات المتحدة والصين. هذا يجعلها عرضة لضغوط متزايدة للاختيار بين الجانبين، ويعرضها لمخاطر "الأضرار الجانبية" الناجمة عن الحرب الاقتصادية، مثل اضطراب سلاسل التوريد أو الوقوع تحت طائلة العقوبات الثانوية.
- السعي نحو الاستقلالية الاستراتيجية: لمواجهة هذه التحديات، أصبح من الضروري لدول المنطقة، بما في ذلك الدول العربية، تطوير استراتيجيات أمن اقتصادي وطنية شاملة. يتطلب ذلك تحديد التبعيات الحرجة في القطاعات الحيوية (مثل الغذاء والطاقة والأدوية والتكنولوجيا)، والعمل على تنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين، والاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية المحلية، وتعزيز المرونة في سلاسل التوريد.
- الإكراه الاقتصادي كأداة ناشئة: أصبح مفهوم "الإكراه الاقتصادي" جزءًا لا يتجزأ من الخطاب الاستراتيجي العالمي. وتستخدمه الآن دول مثل الصين بشكل متزايد للرد على ما تعتبره تدخلًا في شؤونها أو إجراءات حمائية ضدها، كما يتضح من القيود التي فرضتها على تصدير الغاليوم والجرمانيوم ردًا على القيود الأميركية على الرقائق. هذا يخلق بيئة دولية أكثر خطورة للجميع، حيث يمكن لأي خلاف سياسي أن يتحول بسرعة إلى صراع اقتصادي.

## خامسًا: خاتمة

لقد أثبت التحليل الوارد في هذا التقرير أن تسليح الاقتصاد ليس ظاهرة عابرة، بل هو سِمة هيكلية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. لقد تحول الاعتماد المتبادل، الذي كان يُنظر إليه كضامن للسلام، إلى مصدر للقوة وأداة للصراع. فمن خلال السيطرة على العُقد المركزية في الشبكات المالية والتكنولوجية وشبكات التوريد، أصبحت الدول القوية قادرة على ممارسة الإكراه بطرق لم تكن ممكنة في السابق.

إن المواجهة الأميركية-الصينية هي المحرّك الرئيسي لهذه الديناميكية، حيث يسعى كل طرف إلى تشكيل بنية الاقتصاد العالمي لصالحه، مما يؤدّي إلى سباق محموم على السيادة التكنولوجية وظهور أنظمة اقتصادية موازية. وهذا بدوره يخلق بيئة دولية محفوفة بالمخاطر للقوى الوسطى، التي تجد نفسها عالقة بين مطرقة التبعية وسندان الضغوط الجيوسياسية.

بالنسبة للعالم العربي، فإن فهم وإدارة مخاطر "الاقتصاد العالمي المسلح" هو التحدي الاستراتيجي الأكبر في العقود القادمة. لم يعد من الممكن فصل السياسة الاقتصادية عن الأمن القومي. وللإبحار بنجاح في هذه المياه المضطربة، يتعيّن على صنّاع السياسات وقادة الأعمال في المنطقة تبني نهج استراتيجي جديد للأمن الاقتصادي، يقوم على الركائز التالية:

1. إجراء "اختبارات ضغط Stress Test" اقتصادية: يجب على الحكومات والشركات الكبرى إجراء تقييمات منهجية لتحديد مدى تعرض اقتصاداتها للإكراه في القطاعات الحيوية. يتضمن ذلك رسم خرائط لسلاسل التوريد الرئيسية، وتحديد نقاط الضعف والاعتماد على مصدر واحد في مجالات مثل الغذاء، والأدوية، والمكونات التكنولوجية، والخدمات المالية.
2. الاستثمار في السيادة التكنولوجية: لا يعني هذا تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، وهو أمر مستحيل. بل يعني تحديد التقنيات الأساسية التي يجب تطوير قدرات محلية أو إقليمية فيها لضمان الاستقلالية التشغيلية في أوقات الأزمات. ويشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، وبناء المهارات، وجذب المواهب في مجالات مثل الأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، والطاقة المتجددة.
3. تنويع الشراكات الاستراتيجية: يجب تجاوز الاعتماد المفرط على شريك استراتيجي واحد. يتطلب ذلك بناء علاقات اقتصادية وتكنولوجية قوية ومتوازنة مع مجموعة متنوعة من القوى العالمية والإقليمية، بما في ذلك أوروبا، واليابان، والهند، والبرازيل، ودول أخرى في الجنوب العالمي.
4. الدبلوماسية الاستباقية: يجب على الدول العربية المشاركة بنشاط في المنظمات الدولية والمحافل متعددة الأطراف للمساهمة في وضع قواعد ومعايير تحد من الاستخدام التعسفي للإكراه الاقتصادي. إن تعزيز نظام تجاري عالمي قائم على القواعد والشفافية يخدم مصالح جميع الدول الصغيرة والمتوسطة.

في الختام، إن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم أصبحت فيه الروابط الاقتصادية سيوفًا ذات حدين. إن القدرة على الاستفادة من هذه الروابط مع التحوط من مخاطرها ستكون هي السمة المميزة للدول الناجحة في هذا العصر الجديد من المنافسة الجيواقتصادية.